مفهوم التكافؤ التركيبي الدلالي في التراث النحويّ العربيّ

الباحث الرئيس: أ.علي عبد الحفيظ خالد طعامنه
باحث، قسم اللغة العربية وآدابها،
جامعة آل البيت، المفرق، الأردن
alitaamneh1@gmail.com

الباحث المشارك: أ.د. سعيد جبر أبو خضر
أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

تاريخ استلام البحث : ٢٤/ ٣/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث : ٢٢/ ٤/ ٢٠٢٤

الخلاصة :

تتناول هذه الدراسة من الوجهة الوصفية الاستقرائية مفهومَ التكافؤ التركيبي الدلالي في التراث العربيّ النحويّ، وهي إحدى القضايا اللغوية القائمة على الربط بين النحو والدلالة في أنظار النحويين العرب القدماء. وتسعى الدراسة بذلك إلى التحقّق من مدى حضور هذا المفهوم في التراث النحويّ، بالكشف عنه في مصنفاتهم النحوية، وتبيّن الألفاظ المصطلحية الدالّة عليه، وكيفية تطبيقه في فهم الأنماط التركيبية المختلفة المباني والمتقاربة أو المتماثلة المعاني، بمناقشة نماذج مختارة من الجمل الممثلة لهذا المفهوم لديهم.

وخلصت الدراسة إلى أنّ مفهوم التكافؤ كان حاضرًا في أنظار النّحْويين القدماء، وأنّ الألفاظ المصطلحية الدالّة عليه جاءت متعدّدة في مصنّفاتهم. وأظهرت الدّراسة كذلك أنّ التكافؤ الدلاليّ يقع في عدد من التّراكيب الإسناديّة، وفي غير الإسناديّة، وفي أشباه الجمل، وأن تحديد التكافؤ الدلالي بين التّراكيب ينبغي أن يكون منوطًا بالسياقات الاستعمالية للجمل. وأوصت الدراسة بأهمية تعميق البحث في هذا المفهوم وتطبيقاته، مستعينة بمعطيات الدرس النحوي الحديث، ولا سيما النحو الوظيفي.

الكلمات المفتاحية : التكافؤ، التراكيب، القواعد، الدلالة، النحو العربي.

The Notion of Semantically- structural Equivalence in the Ancient Arabic Grammar

Ali Abdel Hafeez Khaled Taamna **Saeed Jabr Abu Khader**

Date received: 24/3/2024
Acceptance date: 22/4/2024

Abstract:

This study handles, from the descriptive perspective, one of the main issues correlates syntax to meaning, which is the notion of semantically- structural Equivalence in Ancient Arabic Grammar. The study is devoted to tackle the notion and term of equivalence in the ancient Arab grammarian sights, throughout reviewing the different structural types that indicate similar meaning into their grammatical works.

The study demonstrates that the notion of semantically- structural Equivalence was clearly understood by Old Arab grammarians, despite they used various terms to refer to the same notion. It reveals also that the old Arab grammarians applied the notion via analyzing different structural types, such as predicative constructions, non-predicative constructions and predicative phrases. Furthermore, the study emphasizes the influence of context on identifying equivalent sentences and the necessity of making benefit from modern syntactic insights, mainly functional grammar theory, to verify the current study issue.

Keywords: Equivalence, Structures, grammar, semantic, Arabic grammar.

المقدمة:

من الملحوظ في مصنفات النحو العربيّ ارتباطُ النظر في الجملة بالدلالة، وربما يكون تعريف الجملة بأنّها الوحدة التركيبيّة الصغرى التي يحسن السكوت عليها، أو انضمام كلمتين في تركيب إسناديّ بشرط الإفادة والاستغناء– من الأدلة على رسوخ ارتباط المعنى بماهية الجملة ومكوناتها، فحدّ الجملة مرتبط بإفادة المعنى. وتأسيسًا على ذلك، والجملة منطلق البحث في مصنفات النحويين العرب القدماء، فلا غرو أن تظهر العلاقةُ القائمةُ بين التراكيب النّحويّة المختلفة والدلالات التي تشير إليها ملمحًا بارزًا في أنظارهم النحوية.

ونال الربط بين النحو والدلالة في العربية وتراثها النحويّ عنايةَ عدد وافر من الدارسين المحدثين، كوفاء الحويت في دراستها: التراكيب: دراسة نحويّة (١٩٩٢)، وجميل الزعبي في دراسته: أساليب الجمل المسكوكة في النّحو العربيّ بين الدّلالة والتّركيب (١٩٩٨)، وإن سوب لي في دراسته: الفصائل النّحويّة في اللغة العربيّة (١٩٩٨)، وعبد العزيز علي في دراسته: العدول عن أصل الوضع في الجملة العربيّة: دراسة تركيبيّة دلاليّة (٢٠٠٣)، وأحمد الرّمحي في دراسته: النّحو والدّلالة من خلال شرح الكافية للرّضيّ (٢٠٠٣).

وتتطلع هذه الدراسة إلى تعميق البحث في هذا الإطار العام الذي ينشغل فيه الدارسون بتأصيل النظر في ارتباط النحو بالدلالة في دراسة الجملة العربية. لذا، تتوفر هذه الدراسة على تأسيس فكرة تنبّه النحويين القدماء في مباحثهم التركيبية النحوية إلى علاقة التكافؤ الدلالي (أو الترادف)، التي تربط بين جمل مختلفة في مكوناتها النحوية، ولتكشف عن الألفاظ المصطلحية الواصفة لهذه العلاقة، وتبيّن الأسس في الحكم على وقوع التكافؤ الدلالي بين التراكيب، معتمدة على المنهج الوصفي الاستقرائي في الفتش عن المفهوم وألفاظه المصطلحية، وأنماط جمله في مصنّفات النّحويين القدماء. وقد بُنيت هذه الدراسة على مبحثين رئيسين، الأول: الوقوف على الدلالة اللغوية والاصطلاحية للتكافؤ. والثاني: مفهوم التكافؤ التركيبي الدلالي ودواله المصطلحية في التراث النحوي العربيّ، ونماذجه التركيبية.

ويذكر في هذا السياق أن فكرة التكافؤ التركيبي الدلالي لم تحظَ بعناية الدارسين، ويمكن الوقوف على دراسة منفردة لعبد المجيد ثلجي بعنوان: مظاهر الجمل المتكافئة في اللغة العربيّة (١٩٨٧)، تناول فيها ثلجي الخصائص المعنويّة والنّحويّة لنمط من أنماط العربيّة، وهو نمط الجمل المتكافئة. وتمحورت فكرة الدراسة حول نقطتين أساسيّتين: الأولى تبحث فيما إذا كان هذا التركيب اللغويّ يتعلّق حقًّا بباب المبتدأ والخبر، كما ذهب إليه

القدامى والمعاصرون، والثانية فيما إذا كان هذا التركيب يعود إلى ظاهرة أخرى في النّحو تعتمد على انتقال لفظة الاستفهام من مكانها الأصليّ في الجملة إلى مكانٍ آخرَ في أول الجملة.

المبحث الأول: الدّلالة اللغويّة والاصطلاحيّة للتكافؤ

الدّلالة اللغويّة للتكافؤ: يرجع لفظ التكافؤ إلى الأصل اللغويّ (كفأ)، وهو بمعنى التساوي، يقول الخليل: "وفي الحديث: "المسلمون إخوة تتكافأ دماؤهم"، أي: كلهم أكفاء متساوون"(الخليل، د.ت، مادة: كفء)، وذكر ابن فارس أنّ: "الْكَافَ وَالْفَاءَ وَالْهَمْزَةَ أَصْلَانِ يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى التَّسَاوِي فِي الشَّيْئَيْنِ"(ابن فارس، ١٩٩٧، مادة: كفء). وتوسّع ابن منظور (ت. ٧١١هـ) في نقل الدّلالة اللغوية، فأورد: "والكُفْءُ: النَّظِيرُ والمُساوِي. وَمِنْهُ الكفَاءةُ فِي النِّكاح، وَهُوَ أَن يَكُونَ الزَّوْجُ مُساويًا للمرأَة فِي حَسَبِها ودِينِها ونَسَبِها وبَيْتِها وَغَيْرِ ذَلِكَ. وتَكافَأَ الشَّيْئانِ: تَماثَلا. وَكافَأَه مُكافَأَةً وكِفَاءً: ماثَلَه... وَهَذَا كِفَاءُ هَذَا وكِفْأَتُه وكَفِيئُه وكُفْؤُه وكُفُؤُه وكَفْؤُه، بِالْفَتْحِ عَنْ كُرَاعٍ، أَي مِثْلُهُ، يَكُونُ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ... والتَّكافُؤُ: الاسْتِواء"(ابن منظور، ١٤١٤هـ، مادة: كفء).

ومثله قول طَرَفة بن العبد:

"خَيْرُ حَيٍّ مِنْ مَعَدٍّ عُلِمُوا لِكَفِيءٍ، وَلِجَارٍ وَابْنِ عَمْ" (٢٠٠٠م، ص١١٧)

ويلحظ فيما سبق، أن الدّلالة اللغويّة للفظ التكافؤ تعنى التّساوي بين شيئين أو أكثر، وينبغي هنا قبل الحكم على التساوي فهم هذه الأشياء وإدراك حقائقها في مرحلة أولى، ثمّ الوقوف على خصائص كل شيء للكشف عن حقائقه، وبعد ذلك تتمّ المقارنة بين هذه الأشياء من خلال معرفة الخصائص المشتركة بينها، ثمّ الحكم على التكافؤ أو التساوي في مرحلة أخيرة بالحجج والبراهين المتاحة.

الدّلالة الاصطلاحيّة للتكافؤ: التكافؤ هو "أنْ تتطابقَ كلمتان أو أكثر في الدّلالة"(مبارك، ١٩٩٥، ص١٠٠) ، أي التساوي بين كلمتين في التركيب الواحد، أو بين تركيبين مختلفين. ويدور هذا التعريف حول فكرتين أساسيّتين: الأولى أنْ ترد كلمتان متطابقتان في الدلالة في تركيب لغويٍّ ما؛ فترد كلمة على المستوى الصرفي نفسِهِ تطابق أخرى في التركيب نفسِه، والثانية أن يرد تركيبان يشتمل كلّ واحدٍ منهما على أكثر من كلمة يتطابقان دلاليًّا وَفقَ قانون الإسناد أو أشباه الجمل.

وهناك تعريف آخر يشير إلى أنّ "العباراتِ المتكافئةَ هي العبارات التي تنطوي على دلالة متماثلة"(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠٠٢، ص٥٢)، ويقتصر التعريف هنا على العبارة النحويّة،

أو التركيب اللغوي الذي يحمل دلالة معينة، مع وُرود أخرى أو أكثر تكافئها في الدّلالة، ويمكن القول: إنّ هذا التعريف يختصّ بالتراكيب الإسناديّة، وأشباه الجمل؛ حيث إنّ لفظ العبارة يقتضي وجود أكثر من كلمة للتعبير عن الدلالة.

المبحث الثاني: مفهوم التكافؤ التركيبي الدلالي ودوالّه المصطلحيّة في التراث العربيّ

يقوم هذا المبحث على إثبات حقيقة التكافؤ بين التراكيب النّحويّة العربيّة دلاليًّا لدى القدماء، ويقتضي الكشف عن هذه التراكيب إمعان النظر في تصانيف القدماء لاستخراج أهمّ ما حكم النّحاة عليه بالتكافؤ، مستعملين لهذا الحكم مجموعةً من المصطلحات التي تشير إلى تكافؤ هذه التراكيب؛ إذ إنّ مصطلح التكافؤ لم يكن حاضرًا في تعبيرهم عنه، فاستعملوا مصطلحاتٍ مختلفةً تشير إليه؛ فحضر مفهومًا وغاب استعمالًا، الأمر الذي استدعى بذل جهدٍ أكبرَ في البحث عن هذه المصطلحات التي تشير إلى مفهوم التكافؤ، التي كان من بينها (بمعنى)، و (بمنزلة)، و (بمنزلة قولك)، و (كقولك)، (مثل قولك)، و (يساوي)، و (أي)، و (مثله) وما اشتقّ منها.

مصطلح "بمعنى":

يعبِّر **الخليل** (ت.١٧٠هـ) عن التكافؤ باستعمال لفظ (بمعنى) للتعبير عن التكافؤ بين العبارات، فقوله: "ومَناعِ بمعنى امنَعْ"(الخليل، د.ت، مادة: منع) يفيد أنّ اسمَ فعل الأمر يكافئ وظيفيًّا فعل الأمر، وعليه فيكون استعمال اسم فعل الأمر معبّرًا عن الدلالة ذاتها التي يؤدّيها فعل الأمر. ومثل ذلك في قوله: "وتقول: حَضارِ. أي: احضَرْ مثلُ نَزالِ بمعنَى انزل"(الخليل، د.ت، مادة: حضر).

أراد الخليل التعبير عن فكرة التكافؤ التركيبي بين اسم فعل الأمر وفعل الأمر المشتقّ منه باستعمال مصطلح (بمعنى)، مع أنّ هذا اللفظ يستعمل في التعبير عن توضيح المعنى المعجميّ للعبارات، لا سيما وأنّ كتاب العين هو معجم يُعنى بتوضيح معاني المفردات والتراكيب، ولكنّه أراد في المثالين السابقين أن يؤكّد فكرة الاستعمال التركيبي التي تدلّ على الأمر، فقد يستعمل المتكلّم أيًّا منهما ليعبّر عن الدلالة الواحدة، إذ إنّ هناك استعمالات أخرى للفظ (بمعنى) قد وردت كثيرًا في معجمه أراد من خلالها أن يعبّر عن المعاني المعجميّة للألفاظ.

واستعمل **سيبويه** (ت.١٨٠هـ) هذا اللفظ المصطلحي للتعبير عن مفهوم التكافؤ بين التراكيب، ومن ذلك قوله: " قلعَ واقتلعَ، وجذبَ اجتذبَ بمعنىً واحدٍ". (سيبويه، ١٩٨٨ ج٤، ص٧٤) يُفهم من كلام سيبويه أنّ التركيب المصدّر بالوزن (فعَلَ) يكافئ الوزن (افتعلَ) من حيث التعدّي بين الأصلين (قلع، وجذب)؛ إذ إنّ كليهما يستعملان للتعبير عن دلالة واحدة؛ فقولنا: (قلعه، واقتلعه) و (جذبه، واجتذبه) قد تعدّيا لمفعولٍ به واحد.

وعبّر **الفرّاء**(ت.٢٠٧هـ) عن التكافؤ بين بعض الأدوات باستخدامه كلمة (بمعنًى واحدٍ)، كمساواته بين (بل، ولكن) في الاستعمال، في قوله: "تَقُولُ: لَمْ يقم أخوك بَلْ أبوك ثُمَّ تَقُولُ: لَمْ يقم أخوك لكن أبوك، فتراهما بِمعنًى واحدٍ"(الفراء، د.ت، ج١، ص ٤٦٥)، يظهر التكافؤ بين (بل) التي تفيد الإضراب، و(لكن) التي تفيد الاستدراك من حيث التعبير عن الدلالة الواحدة، فيُفهم من وظيفة كلٍّ منهما في التركيبين أنّ الذي قام هو (أبوك) وليس (أخوك).

واستعمل **المبرّد** (ت.٢٨٥هـ) لفظة (بمعنى) ليعبّر بها عن تكافؤ الجملة الاسمية مع الفعلية من قوله: "وَتقول: زيد فِي الدَّار قَائِما فتنصب قَائِمًا بِمَعْنى الْفِعْل الَّذِي وَقع فِي الدَّار؛ لِأَن الْمَعْنى: اسْتَقر عبد الله فِي الدَّار"(المبرد، د.ت، ج٤، ص ١٦٦)، وفي كلا التركيبين يعبّر المبرّد عن حال (عبد الله) الذي كان قائمًا في الدار، ولو استعمل الجملة الاسميّة (زيدٌ في الدّار قائمًا) لأفادت الدلالة ذاتها التي تعبّر عنها الجملة الفعليّة (استقرّ عبد الله في الدار قائمًا).

ويؤكد **ابن السرّاج** (ت. ٣١٦هـ) مفهوم التكافؤ من خلال استعماله للفظ (المعنى) بكثرة، وذلك في قوله: "الصفةُ الجاري إعرابُها على ما قبلها، وهي في المعنى لما أُضيفتْ إليه، نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ المعنى: حسنٌ وجهُه" (ابن السراج، د.ت، ج٢، ص٦)، فالتركيب غير الإسنادي للإضافة غير المحضة (حسنِ الوجه) يكافئ وظيفيًّا التركيب (حسنٌ وجهُه)، الذي يتكوّن من الصفة وفاعلها، ويعبّر كلا التركيبين عن الدلالة ذاتها.

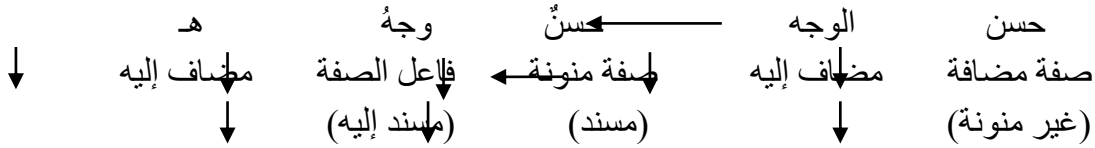

وأشار **ابن جنّي** (ت.٣٩٢هـ) إلى مفهوم التكافؤ من خلال التعبير عنه بلفظ المعنى في تعريف الإضافة، إذ يقول: "وَهِي فِي الْكَلَام على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا ضم اسْم إِلَى اسْم هُوَ غَيره بِمَعْنى اللَّام، وَالْآخر هُوَ ضم اسْم إِلَى اسْم هُوَ بعضه بِمَعْنى من الأول مِنْهُمَا، نَحْو قَوْلك: هَذَا غلامُ زيدٍ، أَي غُلَام لَهُ، وَهَذِه دَار عبد الله، أَي دَار لَهُ، وَالثَّانِي نَحْو قَوْلك: هَذَا ثوبُ خَزٍّ، وَالثَّوْب بعض الْخَزّ، أَي ثوب من خَزّ، وَهَذِه جُبَّةُ صوفٍ، أَي جبةٌ منْ صوفٍ"(ابن جني، د.ت، ص٧٧).

يقف ابن جنّي عند تعريف الإضافة بربطها بتركيب آخرَ يكافئها؛ فيقدّر حرف الجرّ (اللام) إذا كان المضاف إليه ملكًا للمضاف أو اختصاصًا له، ويقدّر حرف الجرّ (من) إذا كان المضاف إليه جزءًا من المضاف أو بعضًا منه؛ فتركيب الإضافة يكافئ تركيب شبه الجملة، وقد عبّر كلا التركيبين عن الدلالة ذاتها:

هذا غلامُ زيدٍ ← هذا غلامٌ ل زيدٍ

المبتدأ الخبر المضاف المضاف إليه ← المبتدأ الخبر المنوّن حرف الجرّ الاسم المجرور

وقريب من هذا الاستعمال فقد أظهر **الجرجانيّ** (ت.٤٧١هـ) أنّ التكافؤ يحصل بين التركيب الإسناديّ المختوم بالتمييز والتركيب المحوّل عنه من خلال التعبير عن لفظ المعنى الذي يقصد به التكافؤ، وذلك في قوله: "إذا قُلتَ: تصبَّبَ بدنُ زيدٍ عرقًا؛ فالمعنى تصبَّبَ العرقُ، فالفعل للعرقِ على الحقيقية، وليسَ للبدنِ فيه شيءٌ"(الجرجاني، ١٩٨٢، ج٢، ص٦٩٢). فقد جعل الجرجانيّ التركيبين متكافئين في الدلالة؛ فعلى الرغم من اختلاف المسند إليه في التركيبين إلّا أنّهما دلاّ على معنًى واحدٍ:

تصبَّبَ بدنُ زيدٍ عرقًا ← تصبَّبَ عرقُ زيدٍ

المسند المسند إليه المضاف إليه التمييز المحوّل ← المسند المسند إليه المضاف إليه

وهذا **ابن مالك** (ت.٦٧٢هـ) يستعمل المعنى اصطلاحًا ليدلَّ به على التكافؤ مفهومًا من قوله: "زيدٌ أكملُ فقهًا" فتنصب النكرة على التمييز لأنه بمعنى: كملَ فقهُهُ"(ابن مالك، ١٩٨٢، ج٢،ص٧٧٢)؛ على أنّ جملة التمييز التي يكون فيها التمييز محوّلًا عن الفاعل تكافئ الجملة المحوَّلة عنها:

زيدٌ أكملُ فقهًا ← كملَ فقهُ زيدٍ

المسند إليه المسند التمييز المحوّل ← المسند المسند إليه المضاف إليه

فهذان التركيبان متكافئان على اعتبار أنّهما يدلّان وظيفيًّا على معنًى واحدٍ؛ حيث تشير الأولى إلى أنّ زيدًا قد اكتمل فقهُه، وتشير الأخرى إلى أنّ فقهَ زيدٍ قد أسند إلى الفعل (كمُلَ)، وأصبح زيدٌ كامل الفقه، وتحقّق

التساوي بين التركيب المشتمل على الجملة الاسميّة والتمييز المحوّل، وبين الجملة الفعليّة التي تحوّل عنها هذا التمييز.

ويظهر مفهوم التكافؤ في مصنفات **ابن هشام** (ت.٧٦١هـ)، في استعماله لفظ (بمعنى)، شأنه في ذلك شأن مَن سبقه من النحويين، حيث يقول: "مَا كَانَ اسْما للْفِعْل وَهُوَ على وزن فَعال وَذَلِكَ مثل نَزال بِمَعْنى انْزِلْ ودَراك بِمَعْنى أدْرك وتَراك بِمَعْنى اترك وحَذار بِمَعْنى احذرْ"(ابن هشام، د. ت، ١١٧). فيبدو مفهوم التكافؤ في تعبيره عن المعنى المتكافئ الذي تحقّق من مقابلة اسم فعل الأمر مع فعل الأمر، وهما يشيران إلى الطلب من المخاطب تنفيذه على وجه الإلزام والاستعلاء.

وأشار **السيوطيّ** (ت.٩١١هـ) كذلك إلى مفهوم التكافؤ في مصنّفاته من خلال التعبير عنه بمصطلح (المعنى) في قوله: "وَأَربَعَة شَرطهَا تقدم نفي أَو شبهه وَهُوَ النَّهْي وَالدُّعَاء وَهِي زَالَ ماضي يزَال وانفك وبرح وفتئ وَالْأَرْبَعَة بِمَعْنى وَاحِد بِاتِّفَاق النَّحْوِيين وَسَوَاء كَانَ النَّفْي بِحرف أَو فعل أَو اسْم"(السيوطي، د.ت، ج١، ص ٤١٠)؛ إذ إنّ الأفعال الناسخة التي صُدِّرتْ بالنفي وشبهه تستعمل بمعنًى واحدٍ، أي: إنّها متكافئة من حيث التعبير عن الدلالة الواحدة، مع اختلافها في البنية الصرفيّة.

مصطلح "بمنزلة":

لم يقتصر التعبير عن التكافؤ بلفظ (المعنى) وإنّما استعمل النحويون ألفاظًا أخرى تعبّر عن مفهوم التكافؤ التركيبي، وذلك في تحليلهم بعض أنماط تراكيب العربية، ومن ذلك استعمالهم مصطلح (بمنزلة)، أو بصيغة (بمنزلة قولك)، الذي يفيد بأنّ هناك تركيبين من قول المتكلّم، أحدهما يساوي الآخر ويكافئه، وقد وظّف الخليل هذا المصطلح في حديثه عن (أنْ، وإنْ) السّاكنتَيْن من قوله: "أنْ، خفيفة: نصف اسم وتمامه بفِعْل، كقولك: أُحِبُّ أن ألقاك، أي: أحبّ لقاءك، فصار (أن) و (ألقاك) في الميزان اسماً واحداً. وإنْ، خفيفة: حرف مَجازاةٍ في الشَّرط.. وجحود بمنزلة (ما) ، كقولك: إنْ لَقيتُ ذاك، أي: ما لقيت"(الخليل، د.ت، مادة: أن).

تأتي (أنْ) نصفَ اسمٍ بحدّ تعبير الخليل، والنّصف الآخر الفعل الذي يلحقها، وتصبحان اسمًا واحدًا، وهو ما يُعرف بالمصدر المؤوّل، الذي يؤوّل بالمصدر الصّريح، وهي دلالة مشتركة تؤدّي الوظيفة ذاتها:

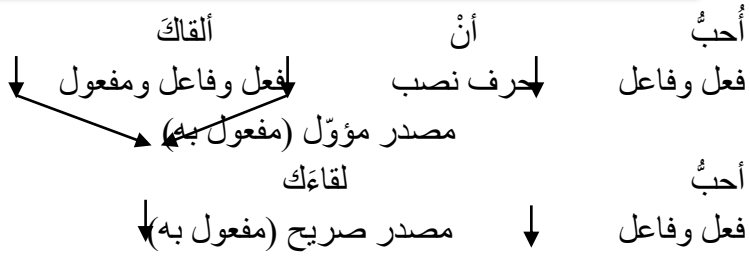

وكأنّ الخليل يكافئ بين التركيب الإسناديّ المكوّن من الفعل المضارع المتعدّي المسند إلى المتكلّم الذي يكون مفعوله مصدرًا مؤوّلًا والفعل المضارع المتعدّي المسند إلى المتكلّم الذي يكون مفعوله مصدرًا صريحًا.

وذكر الخليل أنّ (إنْ) تأتي بمعنيَيْن: شرطيّة، ونافيةً بمعنى (ما)، وعبّر عن تكافؤ التركيب المنفيّ المصدّر بـ(إنْ) مع التركيب المصدَّر بـ(ما) بلفظ (بمنزلة)؛ حيث يعدّ التركيبين متكافئين من النّاحية الدلاليّة، ويدلّ التركيبان على معنًى واحدٍ:

إنْ لَقيتُ ذاكَ ⟵ ما لقيت ذاكَ

واستعمل **سيبويه** هذا المصطلح بكثرة في كتابه، ومنه ما ورد في تفسيره للظرف من قوله: "هو ناحيةُ الدارِ، إذا أردتَ الناحيةَ بعينها، وهو في ناحيةِ الدار، فتصير بمنزلة قولك: هو في بيتك وفي دارك"(سيبويه، ج١، ص٤١١). ويبيّن سيبويه أنّ أشباه الجمل على اختلاف نمطها التركيبيّ تدلّ على معنًى واحدٍ، ويؤدّي الظرف المضاف الوظيفة نفسَها التي يؤدّيها حرف الجرّ الذي يدلّ على الظرفيّة، وكأنّه يصرّح بالتكافؤ الذي وقع في هذه التراكيب باستعماله مصطلح (بمنزلة قولك)، ويمكن تحليل هذه التراكيب على النّحو الآتي:

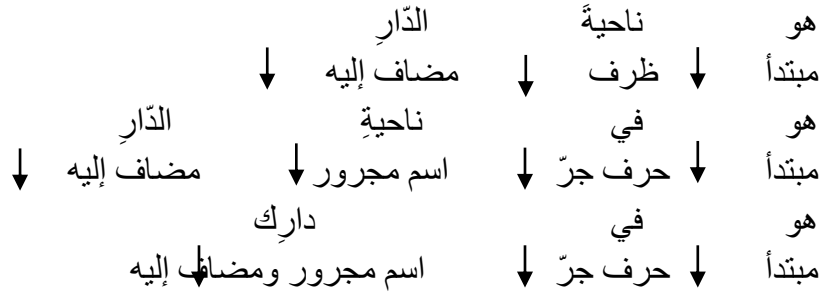

ويذكر الفرّاء أنّ (ما) الموصوليّة معَ الفعل المسند بعدها تأتي بمنزلة المصدر، وكأنها مع فعلها مصدرٌ مؤوّلٌ يكافئ المصدر الصريح المشتقّ من هذا الفعل، وذلك قوله: "اذهب إلى من تؤمر بِهِ واركب ما تؤمر بِهِ، ولكنه فِي المعنى بِمنزلة المصدر ألا ترى أنك تقول: ما أحسن ما تنطلق لأنك تريد: ما أحسن انطلاقك، وما أحسن ما تأمر إذا أَمَرْتَ لأنَّكَ تريدُ مَا أحسنَ أمرك"(الفراء، د.ت، ج٢، ص٩٤). فالتركيب الذي اشتمل على

(ما) وصلة الموصول بعدها أصبحت مصدرًا صريحًا من الناحية الصرفية التركيبيّة، وفي التركيب السابق الذي مثّل به الفرّاء يكون كلا المصدرين: المؤول والصريح في محل نصب مفعول به لفعل التعجّب:

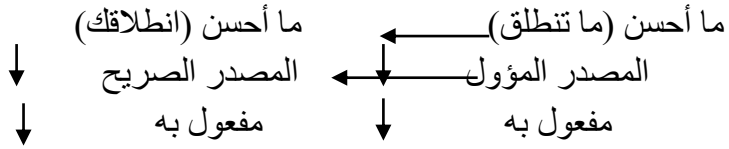

ويكافئ المبرّد بين الجملة الفعلية والجملة الاسميّة باعتبارهما يدلّان على معنًى واحدٍ، أي في التركيب الصرفيّ الذي يشتمل على المسنَد إليه الفعلُ، يكافئ دلاليًّا المسند إليه الاسم، وذلك في حديثه عن الفاعل والجملة الفعليّة في قوله: "وَهُوَ رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر إِذا قلت قَامَ زيد فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك الْقَائِم زيدٌ" (المبرد، د.ت، ج١،ص٨).

فالمسند إليه (المبتدأ) إذا كان مشتقًّا يكافئ الفعل المشتقّ منه من الناحية التداوليّة؛ فكلمة (القائم) تكافئ دلاليًّا كلمة (قامَ):

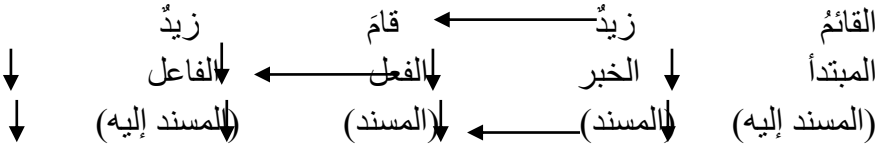

وذكر الزّجّاج (ت. ٣١١هـ) بأنّ تركيب المدح المكوّن من فعل المدح (نِعْمَا، وحبّذا) الجامدين مع فاعلهما متكافئان، وكذلك فإنّ تركيبي الذمّ يكافئ بعضهما بعضًا، وذلك في قوله: "وقوله عزَّ وجلَّ: {فَنِعِمَّا هِيَ} [سورة البقرة: ٢٧١]، كأنه قال فنعم شيْئًا هي، وقال قوم إنَّ (نعم) مع (ما) بمنزلة (حَبَّ) مع (ذا)، تقول: حبَّذَا زيد، وحبذا هي ونعِمّا هي والقول الأول هُو مذهب النحويين وروى جميع النحويين بئسما تزويج ولا مَهْر، والمعنى فيه بئس شيئًا تزويج ولا مهر"(الزجاج،١٩٨٨، ج١، ص١٧٣)؛ حيث إنّ (نِعْمَا) تكافئ (حبّذا) في المدح، ويدلّان على المعنى ذاته، وكذلك الذمّ؛ فإنّ (بئسما) تكافئ (لا حبّذا).

ويبيّن ابن السرّاج أنّ الاسم المعرّف بـ(أل) يكافئ الاسم المضاف إلى المعرّف بـ(أل)، باستعماله لفظ (بمنزلة) في قوله: "ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، وتقول: على التشبيه بهذا: الضارب أخي الرجل، كما تقول: الضارب الرجل، وتقول: مررت بالحسنِ الوجه الجميلة، ومررت بالحسن العبد النبيلةِ" (ابن السراج، ج١، ص١٣٥):

(أخي الرجل) ← (الرجل)
مضاف إلى اسمٍ معرّف بـ(أل) ← معرّف بـ(أل)

فالوحدة الصرفيّة التي اقترنت بـ(أل) من الأسماء تكافئ الوحدة الصرفيّة المركّبة تركيبًا إضافيًّا، حتّى كأنّهما أصبحا اسمًا واحدًا، يساويان الاسم المعرف بـ(أل) في الدلالة.

وفي باب التراكيب غير الإسناديّة فإنّ الاسم المصغّر يكافئ التركيب الذي يشتمل على الاسم ووصفه بالصغر، ومن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي (ت. ٣٧٧هـ) في تعريفه التصغير قائلًا: "تَصْغِيرُ الاسْمِ بمنزلةِ وَصْفِهِ بالصَّغَرِ. فَقُولُنا: حُجَيْر، كقولنا: حَجَر صَغيرُ. ويَدُلُ على ذلكَ أنّ من أعْمَلَ اسْمَ الفاعِلِ نحو هذا ضَارِبُ زيداً؛ إذا صَغّرَ فقال: ضوَيرْبُ، لم يَسْتَحْسِنْ إعمالَهُ في المفعولِ بهِ، كما لا يَسْتَحْسِنُ إذا وَصَفَهُ فقالَ: هذا ضارِبُ ظريفٌ زيداً"(أبو علي الفارسي، ١٩٩٩، ص٤٩٦). إذ استعمل أبو علي لفظ (بمنزلة) ليبيّن أنّ لفظ الاسم مصغّرًا من الناحية الصرفيّة يكافئ دلاليًّا وصف الاسم المكبّر بالصغر:

هذا (حُجَيْرٌ) ← هذا (حَجَرٌ صغيرٌ)
الاسم المصغّر ← وصف الاسم بالصغر

وتعمل واو القسم في جرّ الاسم المقسَم به بعدها كما تعمل الباء، فهما متكافئتان في الدلالة والعمل، يقول ابن الورّاق: "الْوَاو فِي الْقسم فَهِيَ بدل من الْبَاء، والخفض يَقع بِالْوَاو دون الْبَاء، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه يحسن أَن تدخل على وَاو الْعَطف، كم تدخل على الْبَاء، فَتَقول: وَوَاللَّه لَأَفْعَلَنَّ، كَمَا تَقول: وَبِاللَّهِ، فَدلَّ على أَنَّهَا بِمَنْزِلَة الْبَاء"(ابن الوراق، ١٩٩٩، ص٢١٣)، فاستعمل لفظ (بمنزلة) ليدلّ بها على التكافؤ بين حرفي القسم في باب أشباه الجمل.

ويُظهِر الجرجانيُّ أنّ التكافؤ يحصل بين الحال المفردة، والحال الجملة الفعليّة باستعماله لفظ (بمنزلة) في قوله: "إذا قلْتَ: جاءني زيدٌ يُسْرِعُ، كانَ بمنزلة قَوْلِك: جاءني زيدٌ مُسرعًا، في أنّك تُثْبِتُ مَجيئًا فيه إسْراعٌ، وتَصِلُ أَحَد المعنَيَيْنِ بالآخَرِ، وتجعلُ الكلامَ خبرًا واحدًا"(الجرجاني، ١٩٩٢،ج١،ص٢١٣)، يلاحَظ في هذين التركيبين أنّ الجرجانيّ يركز على الوظيفة التداوليّة للحال في قوله: "في أنّك تُثْبِتُ مَجيئًا فيه إسْراعٌ، وتَصِلُ أَحَد المعنَيَيْنِ بالآخَرِ، وتجعلُ الكلامَ خبرًا واحدًا"، وأنّ الحال مهما اختلفت بنيته الصرفيّة فإنّ له دلالةً واحدةً تفيد الإخبار بحال زيدٍ المسرعة:

جاءني زيدٌ (يُسْرِعُ) ← جاءني زيدٌ (مُسرعًا)
حال جملة فعليّة ← حال مفردة

واستعمل **العُكبريُّ** (ت. ٦١٦هـ) لفظ (بمنزلة) ليدلّ بها على مفهوم التكافؤ، وذلك في حديثه عن أفعال الذمّ التي تتساوى في ما بينها في الدلالة، يقول: "وأمَّا قَوْله تَعَالَى: {سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ} [سورة الأعراف: ١٧٧] فـ(سَاءَ) بِمَنْزِلَة (بئس)، وَالتَّقْدِير: سَاءَ الْمثلُ مثلًا مثل الْقَوْم، فَعمل فِيهِ مَا ذَكرْنَاهُ، و(ساء) بِمَنْزِلَة (بئس) في جَمِيع الْأَحْكَام"(العكبري، ١٩٩٥، ج١، ص١٨٦). وعلى هذا القول فإنّ الوحدة الصرفيّة (ساءَ) تدلّ على ما تدلّ عليه الوحدة الصرفيّة (بِئْسَ) وتعمل عملها من حيث التركيب النحويّ.

ويبيّن **الخوارزميّ** (ت.٦١٧هـ) أنّ المعارف تتكافأ فيما بينها من حيث الدلالة والاستعمال، باستخدامه لفظ (بمنزلة)، فيقول: "فيكونُ المُضافُ إلى المعرَّفِ باللَّامِ بمنزلةِ المُعرَّفِ باللَّامِ، وإلى العَلَمِ والمُضْمَرِ، واسم الإشارةِ، بمنزلةِ العَلَمِ واسمِ الإشارةِ والمُضمرِ، وكما يُوصفُ المعرَفُ باللَّامِ بالمعرّفِ باللَّام جازَ أن يوصفَ بما هو كائنٌ بمنزلتِهِ. وكما لا يُوصَفُ المعرَّفُ باللَّامِ بالعلمِ، واسمِ الإشارةِ، والمُضْمَرِ، فكذلك لا يُوصَفُ بما هو كائنٌ بمنزلتِهِ"(الزمخشري، ١٩٩٠، ج٢، ص١٠٠).

يقف الخوارزميّ على هذه الوحدات الصرفيّة ويذكر أنّ المضاف إلى المعرفة يكافئ المعرفة في باب التراكيب غير الإسناديّة، وكذلك فإنّ المضاف إلى العلم يكافئ العلم، والمضاف إلى اسم الإشارة يكافئ اسم الإشارة، والمضاف إلى الضمير يكافئ الضمير.

وقد تأتي المعرفة مكافئةً النّكرة من حيث الدلالة، ويستعمل كلٌّ منهما للتعبير عن المعنى الواحد، يقول سيبويه: "ألا ترى أنّه يستوي في المعنى المفهوم عنك أن تقول: اصطنعت بالخل وبخلّ، وشربت ماء وشربت الماء"(سيبويه، ١٩٨٨، ج٣،ص٤). ويقول ابن مالك: "ومن مراعاة التنكير باعتبار المعنى وصف الليل بالجملة في قوله تعالى: {وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ} [سورة يس: ٣٧] ؛ لأنّه في المعنى بمنزلة: وآية لهم ليلٌ نسلخ منه نهارًا"(ابن مالك، ١٩٨٢، ج١،ص٣٢٣). فالوحدة الصرفيّة التي تقترن بـ(أل) قد تكافئ دلاليًّا الحدة المجرّدة منها في باب التركيب غير الإسناديّ.

مصطلح "يساوي":

يلجأ بعض النّحاة لاستخدام لفظ (يساوي) أو إحدى مشتقّاتها للتعبير عن التكافؤ الذي يحصل بين التراكيب، فهذا ابن مالك يستعمل هذا اللفظ ليعبّر عن التكافؤ بين التراكيب غير الإسناديّة في باب البدل، فذكر مفصّلًا تعريفه: "ثم أشرت إلى أقسام البدل فذكرت منها (المطابق)، والمراد به ما يريد النحويون بقولهم (بدل الكل من الكل)، وذِكْر المطابقة أَوْلَى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى"(ابن مالك،

١٩٨٢، ج٣، ص١٢٧٦). ويُفهم من كلام ابن مالك هو أنّ البدل يساوي المبدل منه في الدلالة ويكافئه إذا كان مطابقًا، فقولنا: حضر الرّجلُ زيدٌ؛ فإنّ البدل (زيدٌ) مطابق للمبدل منه (الرّجلُ)، وهما وحدتان صرفيّتان متكافئتان في الدلالة.

وذكر ابن مالك أيضًا أنّ الاستثناء يساوي الشرط إذا كان جوابًا للأمر في بعض المذاهب الفقهيّة من قوله: "فمذهب مالك والشافعي تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع، وهو الصحيح للإجماع على سدّ كل منهما مسدَّ الآخر في نحو اقْتُل الكافرَ إنْ لم يُسْلم، واقتلْهُ إلّا أن يُسْلِم"(ابن مالك، ١٩٩٠، ج٢، ص٢٩٥)؛ فقد استعمل لفظ (تساوي) للدلالة على التكافؤ الذي حصل بين تركيب الاستثناء، وتركيب الشرط، في أنّ كلًّا منهما يحمل الدلالة التداوليّة ذاتها، والتي بموجبها يمتنع قتل الكافر بعد إسلامه وَفقَ المذهبين: المالكيّ، الشافعيّ.

اقْتُل الكافرَ (إنْ لم يُسْلم) ← اقتل الكافرَ (إلّا أن يُسْلِم)

تركيب شرط ↓ ← تركيب استثناء ↓

وكذلك فقد ذكر السيوطيّ أنّ الفعل اللازم قد يساوي المتعدّي في بعض الأفعال باستعماله لفظ (تساوي) ليؤكّد مفهوم التكافؤ في هذين التركيبين من قوله: "يُقَال شكرته وشكرت لَهُ ونصحته وَنَصَحْت لَهُ وَمثله كلته وكلت لَهُ ووزنته ووزنت لَهُ وعددته وعددت لَهُ وَلما تساوى فِيهِ الاستعمالان صَار قسما بِرَأْسِهِ"(السيوطي، د.ت، ج٣، ص٧)؛ فقد يستعمل الفعل ذاته ويتعدّى لمفعولٍ واحد، وقد يستعمل فيتعدّى بحرف الجرّ:

شكر عمرو (زيدًا) ← شكرَ عمرو (لزيدٍ)

مفعول به منصوب ↓ ← جار ومجرور (متعلّق بمفعول به) ↓

مصطلح "كقولك" وما ورد بمعناها:

ومن بين العبارات المستعملة في التعبير عن التكافؤ التركيبيّ لفظ (كقولك، أو مثل قولك)، الذي يُقصد به أن يقول المتكلم تركيبَيْن صرفيَّيْن، أحدهما يكافئ الآخر ويساويه في الدلالة والاستعمال. ومن ذلك ما ورد عند الخليل في شرحه حرف الشرط غير الجازم (لولا) بأنّه يكافئ (لو لو يكن، وهلّا) في الاستعمال من قوله: "وأمّا (لولا) فجمعوا فيها بين (لو) و (لا) في مَعْنَيَيْن، أحدُهما: (لو لمْ يكُنْ)، كقولك: لولا زيد لأكرمتك، معناه: لو لم يكن. والآخر: (هلاّ) ، كقولك: لولا فعلت ذاك، في معنى: هلاّ فعلت" (الخليل، د.ت، مادة: لولا).

إذ يبيّن الخليل أنّ لولا قد تدخل على التركيب الاسميّ أو الفعليّ؛ فإذا دخلت على الاسميّ فإنّها بمعنى (لو لم يكن)، وإذا دخلت على التركيب الفعليّ فتدلّ على معنى (هلّا) التي تفيد التحضيض:

(لولا) (زيد لأكرمتك) ← (لو لميكن) (زيد لأكرمتك)
حرف شرط غير جازم مركّب اسميّ ← (لو) حرف شرط غير جازم مركّب اسميّ
(لولا) (فعلت ذاك) ← (هلاّ) (فعلت ذاك)
حرف شرط غير جازم مركّب فعليّ ← حرف تحضيض مركّب فعليّ

ويشير سيبويه إلى التكافؤ بين المضارع واسم الفاعل في الاستعمال، وأنّ كلًّا منهما يعبّر عن الدلالة ذاتها باستعماله لفظ (فيوافق قولك، وكأنّك قلت)، في قوله: "والنصب في المضارع من الأفعال: لن يَفعلَ، والرفع: سيَفعل، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ. وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة". (سيبويه، ١٩٨٨، ج١، ص١٤)

يبيّن سيبويه أنّ الفعل المضارع يوافق اسم الفاعل في المعنى، وهذا تصريح منه بأنّ التكافؤ الدلاليّ يحصل بين التركيب الاسميّ الذي يكون فيه الخبر جملة فعلية فعلها مضارعٌ مقرون بلام التوكيد، وبين ذات التركيب الذي يكون فيه الخبر اسمَ فاعلٍ مقرون بذات اللام، وكذلك يشير إلى تركيب آخرَ وهو التركيب الفعليّ المصدّر بالفعل المضارع المقرون بحرفي: السين، وسوف، يكافئ دلاليًّا التركيب الاسمي المصدّر باسم الفاعل والمقرون بـ(أل):

إنّ زيدًا (ليفعلُ) ← إنّ زيداً (لفاعلٌ)
مركّب فعليّ، مضارع ← وحدة صرفيّة، اسم فاعل
(خبر إنّ) ← (خبر إنّ)

(سيفعلُ) ذلك، و (سوف يفعلُ) ذلك ← (الفاعل) ذلك
وحدة صرفيّة، فعل مضارع مقرون بحرفي استقبال — اسم فاعل مقرون بـ(أل)

وفي تفسير قول الله تعالى: {أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنْكُمْ} [سورة التوبة: ٥٣] ذكر الفرّاء أنّ تركيب الأمر يكافئ تركيب الشرط في الدلالة، وذلك باستعماله لفظ (كأنّك قلت)، من قوله: "وهو أمر فِي اللفظ وليس بأمر فِي المعنى لأنه أخبرهم أَنَّهُ لن يتقبّل منهم. وهو فِي الكلام بِمنزلة (إنْ) فِي الجزاء كأنك قلت: إنْ أَنْفَقْتَ طوعًا أو كرهًا فليس بمقبولٍ منك"(الفراء، د.ت، ج١، ص٤٤١).

وعلى هذا التفسير فإنّ ظاهر الآية يشير إلى معنى الأمر، لكنّه في الدلالة بمعنى الشرط، وهذا تصريح واضح لدى الفرّاء بأنّ هذه الدلالة التي تعني عدم قَبول الله تعالى لهذا الإنفاق، يحتمل أن يُعبَّر عنها بتركيب الأمر أو بتركيب الشرط، فهما متساويان دلاليا:

(أَنْفَقْ) طوعًا أو كرهًا (فليس بمقبولٍ منك) ← (إنْ أَنْفَقْتَ) طوعًا أو كرهًا (فليس بمقبولٍ منك)
فعل أمر ↓ جواب الأمر ← حرف الشرط وفعله ↓ جواب الشرط

وعبّر المبرّد عن معنى التكافؤ بلفظ (كأنّك قلت) عندما ساوى بين فعل الأمر والمصدر النّائب عنه في قوله: "فقولك: ضربًا زيدًا، ينْتَصب بِالْأَمر، كَأَنَّك قلت: اضْرِبْ، إِلَّا أَنه صَار بَدَلًا من الْفِعْل لمّا حذفته" (المبرد، د.ت، ج٤، ص١٣٩)؛ فالتّركيب الفعليّ الذي يُصدَّر بالمصدر المنصوب النّائب عن فعله يكافئ في دلالته فعل الأمر الذي ناب عنه، فينتصب الاسم العامل فيه على المفعوليّة:

ضربًا زيدًا ← اضربْ زيدًا
مصدر نائب عن فعله ↓ مفعول به ← فعل أمر ↓ مفعول به

ويذكر ابن السرّاج أنّ سبب فتح همزة (أنّ) هو أن تكون هي واسمها وخبرها معمولةً في ما قبلها، ومن خلال هذا السبب يبيّن أنّها قد تُؤوَّل بمصدر صريح، فيتكافأ بذلك المصدر المؤوّل المكوّن من (أنّ واسمها وخبرها) مع المصدر الصريح بالتعبير عن هذا التكافؤ بلفظ (كأنّك قلت)، فيقول: "فهي لا تكون مبتدأة، ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عامل أو تكون مبنيّةً على قبلها، لا تريد بها الابتداء، تقول: بلغني أنّك منطلق، فـ(أنّ) في موضع اسم مرفوع، كأنّك قلت: بلغني انطلاقك، وتقول: قد عرفت أنّك قادم، فـ(أنّ) في موضع اسم منصوب، كأنّك قلت: عرفت قدومك، وتقول: جئتك لأنّك كريم، فـ(أنّ) في موضع اسم مخفوض، كأنّك قلت: جئت لكرمك" (ابن السراج، د.ت، ج١، ص٢٢٥)؛ فبعد إشارة ابن السرّاج إلى المواضع التي تكون فيها همزة (إنّ)، وهي أن تكون في تركيبٍ في موضع رفعٍ، أو موضع نصب، أو في موضع جرٍّ، ويتوصل إلى هذه المواضع من خلال التأويل بالمصدر الصّريح:

بلغني (أنّك منطلق) ← بلغني (انطلاقُك)
مصدر مؤوّل في محلّ رفع فاعل ← فاعل مرفوع
عرفت (أنّك قادم) ← عرفت (قدومَك)
مصدر مؤوّل في محلّ نصب مفعول به ← مفعول به منصوب
جئتك لِـ(أنّك كريم) ← جئت لِـ(كرمِك)
مصدر مؤوّل في محلّ جرّ اسم مجرور ← اسم مجرور

وتأتي الصفة المشبّهة مكافئةً للفعل المضارع الذي اشتقّتْ منه، يقول الرمّانيّ (ت. ٣٨٤هـ): "وَالصّفة المشبهة، نَحْو: زيد حسنٌ وَجهُهُ؛ فَالْوَجْه مُرْتَفعٌ بحسنِ ارْتِفَاعِ الْفَاعِل بِفِعْلِهِ، كَأَنَّك قلت: يحسنُ وَجهُهُ، وَتقول: مَرَرْت بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبوهُ كريمٍ أَخُوهُ، كَأَنَّك قلت: يحسنُ أَبوهُ وَيكرمُ أَخُوهُ"(الرماني، د.ت، ص٥٤)، فقد عبّر الرمّانيّ عن هذا التكافؤ باستعماله لفظ (كأنّك قلت)؛ فالصفة المشبّهة التي تكون عاملةً في فاعلها تكافئ دلاليًّا الفعل اللازم وفاعله:

زيدٌ (حسنٌ وَجهُهُ) ← زيدٌ(يحسنُ وَجهُهُ)
خبر (صفة مشبّهة عاملة) ← خبر (جملة فعليّة) فعلها مضارع
مَرَرْت بِرَجُلٍ(حَسَنٍ أَبوهُ) ← يحسنُ أَبوهُ
نعت (صفة مشبّهة عاملة) وفاعلها ← نعت (جملة فعليّة) فعلها مضارع

ويستعمل الزمخشريّ لفظ (كأنّك قلت) بمعنى التكافؤ، ليبيّن أنّ تركيب الإضافة يساوي النعت من قوله: "مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ وبرجلٍ رجلِ سوءٍ كأنك قلت: صالحٍ وفاسدٍ، والصدق ههنا بمعنى الصلاح والجودة، والسوء بمعنى الفساد والرداءة"(الزمخشري، ١٩٩٣، ص ١٥٠)؛ فالتركيب غير الإسناديّ (رجلِ صدقٍ) يكافئ الصفة (صالح)، وكذلك فالتركيب (رجل سوء) يكافئ الصفة (فاسد) على اعتبار أنّ الصدق بمعنى الصلاح، والسّوء بمعنى الفساد:

مررتُ برجلٍ (رجلِ صدقٍ) ← مررت برجلٍ(صادقٍ)
تركيب إضافة ← صفة
مررتُ برجلٍ (رجلِ سوءٍ) ← مررت برجلٍ (سَيّءٍ)
تركيب إضافة ← صفة

مصطلح "أيْ"

ويستعمل ابن جنّي لفظ (أي) للتعبير عن التكافؤ في صيغتي التعجّب القياسيّتين من قوله: "أحسِنْ بزيدٍ؛ أَي: مَا أحسنَ زيدًا، وأجمِلْ بِجَعْفَرٍ؛ أَي: مَا أجملَ جعفرًا؛ فالباء وَمَا عملت فِيهِ فِي مَوضِع رفع، وَمَعْنَاهُ: أحسنَ زيدٌ أَي صَارَ ذَا حُسْنٍ"(ابن جني، د.ت، ص١٣٧)، فالتعبير عن الإعجاب بحُسْنِ زيدٍ يقتضي صيغتين صرفيّتين: (ما أفعلَهُ، وأفعِلْ به)، فكلا التركيبين يدلّان على الدلالة ذاتها، لذا تجد ابن جنّي قد عبّر عن هذا التكافؤ بلفظ (أي).

خاتمة:

تناولت هذه الدّراسة فيما سبق مفهوم التكافؤ التركيبي الدلالي في التراث النحوي، وسعتْ إلى استقصاء هذه التّراكيب في مصنفات النحويين القدماء، وتوصيفها، وإثبات أنظارهم في أنّ هناك تراكيبَ في العربيّة تتكافأ دلاليا، ومعبرين عن هذا التّكافؤ بعدد من المصطلحات الدالّة عليه. وبناءً على استقراء الدراسة، وسعيها لتحقيق أهدافها فقد خلُصتْ إلى نتيجتين رئيستين، الأولى: إن مفهوم التكافؤ التركيبي الدلالي – الذي يتحقق بتماثل المعنى بين التراكيب المختلفة في مبانيها – مفهوم حاضرٌ في مصنّفات النحويين وتقعيدهم الجملة العربية وأنماطها المتنوعة، إسنادية أو غير إسنادية، أو شبه جملة. والثانية: رصدت الدراسة عددا من الألفاظ المصطلحية المتداولة في مصنفات النحويين العرب القدماء للتعبير عن التكافؤ الدلاليّ بين التّراكيب في العربية؛ أهمها: (بمعنى)، و (بمنزلة)، و (بمنزلة قولك)، و (كقولك)، (مثل قولك)، و (يساوي)، و (أي)، و (مثله) وما اشتُقَّ منها.

وبعد، فقد تناولت هذه الدّراسة مفهوم التكافؤ التركيبي الدلالي في التراث النحوي، وحُلِّلتْ نماذجه التركيبية وَفقَ ما أقرّهُ النّحويون القدماء، وتوصي هذه الدراسة تعميق دراسة هذه التّراكيب المتكافئة دلاليًّا بالاستعانة بأنظار الدّرس النحويّ الحديث، فهنالك المزيد من التراكيب المتكافئة النحوية لم تنلْ حظَّها من الدرس والتحليل، ولدراستها أثر بالغ في فهم النصوص العربية تركيبيًّا ودلاليًّا، ونحسب أنّ أخصبَ مجال معرفيّ في دراسة هذه البِنى التركيبيّة هو النّحو الوظيفيّ الحديث.

المصادر والمراجع:

١. ثلجي، عبد المجيد إبراهيم، مظاهر الجمل المتكافئة في اللغة العربيّة، مجلّة جامعة دمشق، دمشق، مجلد(٣)، عدد(١٠)، ١٩٨٧م.

٢. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ): المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.

٣. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ): دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني، القاهرة – دار المدني، جدة، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٤. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، اللمع في العربيّة، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).

٥. الحويت، وفاء عباس حسن، علاقات التراكيب: دراسة نحويّة، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٦. الخليل، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، العَيْن، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، (د.ت).

٧. الخوارزميّ، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت ٦١٧هـ)، شرح المفصّل في صنعة الإعراب للزمخشريّ الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٨. الرّمانيّ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت ٣٨٤هـ)، منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، الفكر، عمّان، (د.ت).

٩. الرمحيّ، أحمد بن محمّد بن عبد الله، النّحو والدّلالة من خلال شرح الكافية للرّضيّ، (رسالة ماجستير)، جامعة السلطان قابوس، مسقط، ٢٠٠٣م.

١٠. الزجّاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل، (ت ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١١. الزعبي، جميل محمد سليمان، أساليب الجمل المسكوكة في النّحو العربيّ بين الدّلالة والتّركيب، (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٨م.

١٢. الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت ٥٨٣هـ)، المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

١٣. ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ت).

١٤.سيبَويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٥.السُّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

١٦.طرفة بن العبد (ت ٥٦٤م)، الديوان، شرح الأعلم الشنتمريّ، تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقّال، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.

١٧.العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٨.أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، التّكملة، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

١٩.علي، عبد العزيز موسى درويش، العدول عن أصل الوضع في الجملة العربيّة: دراسة تركيبيّة دلاليّة، (رسالة دكتوراه)، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ٢٠٠٣م.

٢٠.ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢١.الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، (د.ت).

٢٢.لي، إنْ سُوب، الفصائل النّحويّة في اللغة العربيّة، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ١٩٩٨م.

٢٣. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ): شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٢٤.ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ): شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٥.مبارك، مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، (فرنسي– إنجليزي– عربي)، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٦.المبرّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

٢٧.المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات (إنجليزي– عربي– فرنسي)، مكتب تنسيق التعريب، الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٢م.

٢٨. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، تحقيق اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٩. ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، (د.ت).

٣٠. ابن الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت ٣٨١هـ)، عِلل النّحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

References

1. Thaljī, ‘Abd al-Majīd Ibrāhīm, maẓāhir al-Jamal almtkāf’h fī al-lughah al-‘Arabīyah, mjllh Jāmi‘at Dimashq, Dimashq, Vol. (3), issue (10), 1987.
2. al-Jurjānī, Abū Bakr ‘Abd al-Qāhir ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad (died. 471A.H.): al-muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ, taḥqīq Kāẓim Baḥr al-marjān, Dār alrrshyd lil-Nashr, Baghdād, 1982.
3. al-Jurjānī, Abū Bakr ‘Abd al-Qāhir ibn ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad (died. 471A.H.): Dalā’il al-i‘jāz fī ‘ilm al-ma‘ānī, taḥqīq Maḥmūd Muḥammad Shākir Abū Fihr, Maṭba‘at al-madanī, al-Qāhirah-Dār al-madanī, Jiddah, ed. 3, 1413A.H. 1992.
4. Ibn jnny, Abū al-Fatḥ ‘Uthmān ibn jnny al-Mawṣilī (died 392A.H), al-Luma‘ fī al-‘Arabīyah, taḥqīq Fā’iz Fāris, Dār al-Kutub al-Thaqāfīyah, al-Kuwayt.
5. alḥwyt, Wafā’ ‘Abbās Ḥasan, ‘Alāqāt al-tarākīb: dirāsah nḥwyyh, (Ph.D. dissertation), Jāmi‘at amm al-Qurá, mkkh almkrrmh, 1412A.H, 1992.
6. al-Khalīl, Abū ‘Abd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad al-Farāhīdī (died. 170A.H), al‘ayn, taḥqīq Mahdī al-Makhzūmī, wa-Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, Dār wa-Maktabat al-Hilāl, al-Qāhirah.
7. alkhwārzmī, Ṣadr al-afāḍil al-Qāsim ibn al-Ḥusayn (died. 617A.H), sharḥ almfṣṣl fī ṣan‘at al-i‘rāb llzmkhshrī al-mawsūm bāltkhmyr, taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān ibn Sulaymān al-‘Uthaymīn, Dār al-Gharb al-Islāmī, Bayrūt, ed. 1, 1990.
8. alrrmānī, ‘Alī ibn ‘Īsá ibn ‘Alī ibn ‘Abd Allāh (died. 384A.H), Manāzil al-ḥurūf, taḥqīq Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, al-Fikr, ‘Ammān.
9. alrmḥī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, alnnḥw wālddlālh min khilāl sharḥ al-Kāfiyah llrrḍī, (M.A. dissertation), Jāmi‘at al-Sulṭān Qābūs, Masqaṭ, 2003.
10. alzjjāj, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn al-sirrī ibn Sahl, (died. 311A.H), ma‘ānī al-Qur’ān wa-i‘rābuh, taḥqīq al-Jalīl ‘Abduh Shalabī, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, ed.1, 1408A.H., 1988.
11. al-Zu‘bī, Jamīl Muḥammad Sulaymān, Asālīb al-Jamal almskwkh fī alnnḥw al‘rbī bayna alddlālh wālttrkyb, (M.A. dissertation), Jāmi‘at al-Yarmūk, Irbid, 1998.
12. alzmkhshrī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘Amr ibn Aḥmad, (died. 583A.H), almfṣṣl fī ṣan‘at al-i‘rāb, taḥqīq ‘Alī Bū Mulḥim, Maktabat al-Hilāl, Bayrūt, ed.1, 1993.
13. Ibn alsrrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī ibn Sahl al-Naḥwī (died. 316A.H), al-uṣūl fī al-naḥw, taḥqīq ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Mu’assasat al-Risālah, Bayrūt.
14. sybawyh, Abū Bishr ‘Amr ibn ‘Uthmān ibn Qanbar, (died 180A.H), al-Kitāb, taḥqīq ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah, ed.3, 1408A.H., 1988.
15. alssuywṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr (died. 911A.H.), Ham‘ al-hawāmi‘ fī sharḥ jam‘ al-jawāmi‘, taḥqīq ‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, al-Maktabah al-Tawfīqīyah, al-Qāhirah.
16. Ṭarafah ibn al-‘Abd (died. 564A.D), al-Dīwān, sharḥ al-A‘lam alshntmrī, taḥqīq dryyh al-Khaṭīb wlṭfy alṣqqāl, alm’sssh al-‘Arabīyah lil-Dirāsāt wālnnshr, Bayrūt, ed.2, 2000.

17. al‘kbrī, Abū al-Baqā’ ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ‘Abd Allāh (died 616A.H.), al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb, taḥqīq ‘Abd al-Ilāh al-Nabhān, Dār al-Fikr, Dimashq, ed.1, 1416A.H., 1995.
18. Abū ‘Alī al-Fārisī, al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ‘Abd al-Ghaffār al-Naḥwī (died. 377A.H.), alttkmlh, taḥqīq Kāẓim Baḥr al-marjān, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt, 1419A.H, 1999.
19. ‘Alī, ‘Abd al-‘Azīz Mūsá Darwīsh, al-‘Udūl ‘an aṣl al-waḍ‘ fī al-jumlah al-‘Arabīyah : dirāsah trkybyyh dlālyyh, (Ph.D. dissertation), al-Jāmi‘ah al’rdnyyh, ‘Ammān, 2003.
20. Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā’ (died. 395A.H.), Maqāyīs al-lughah, taḥqīq ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr, al-Qāhirah, 1399A.H, 1979.
21. alfrrā’, Abū Zakarīyā Yaḥyá ibn Ziyād ibn ‘Abd Allāh ibn manẓūr al-Daylamī (died. 207A.H.), ma‘ānī al-Qur’ān, taḥqīq Aḥmad Yūsuf alnjāty, wa-Muḥammad ‘Alī al-Najjār, wa-‘Abd al-Fattāḥ Ismā‘īl al-Shalabī, Dār al-Miṣrīyah lil-Ta’līf wa-al-Tarjamah, ed.1.
22. lī, in sūb, al-Faṣā’il alnnḥwyyh fī al-lughah al-‘Arabīyah, (Ph.D. dessertation), al-Jāmi‘ah al’rdnyyh, ‘Ammān, 1998.
23. Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Mālik al-Ṭā’ī al-Jayyānī (died. 672A.H): sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id, taḥqīq ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid, wa-Muḥammad Badawī al-Makhtūn, Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ wa-al-I‘lān, al-Qāhirah, ed.1, 1410A.H, 1990.
24. Ibn Mālik, Jamāl al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn Mālik al-Ṭā’ī al-Jayyānī (died. 672A.H): sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, taḥqīq ‘Abd al-Mun‘im Aḥmad Harīdī, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī Kullīyat al-sharī‘ah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Makkah al-Mukarramah, ed.1, 1402A.H., 1982.
25. Mubārak, Mubārak, Mu‘jam al-muṣṭalaḥāt al-alsunīyah, (frnsy-injlyzy-‘Arabī), Dār al-Fikr al-Lubnānī, Bayrūt, ed.1, 1995.
26. almbrrd, Muḥammad ibn Yazīd ibn ‘Abd al-akbar althmālá al-Azdī (died. 285A.H), al-Muqtaḍab, taḥqīq Muḥammad ‘Abd al-Khāliq ‘Aẓīmah, ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt.
27. al-Munaẓẓamah al-‘Arabīyah lil-Tarbiyah wa-al-Thaqāfah wa-al-‘Ulūm, al-Mu‘jam almwḥḥd li-muṣṭalaḥāt allsānyyāt (injlyzy-‘rby-Faransī), Maktab tansīq al-Ta‘rīb, al-Dār al-Bayḍā’, ed.2, 2002.
28. Ibn manẓūr, Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘Alī al-Anṣārī alrwyf‘á al’fryqá (died. 711A.H.), Lisān al-‘Arab, taḥqīq al-Yāzijī wa-Jamā‘at min al-lughawīyīn, Dār Ṣādir, Bayrūt, ed.3, 1414A.H.
29. Ibn Hishām, Abū Muḥammad Jamāl al-Dīn ‘Abd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn ‘Abd Allāh Ibn Yūsuf, (died. 761h), sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma‘rifat kalām al-‘Arab, taḥqīq ‘Abd al-Ghanī al-Daqr, al-Sharikah al-Muttaḥidah lil-Tawzī‘, Dimashq.
30. Ibn alwrrāq, Abū al-Ḥasan Muḥammad ibn ‘Abd Allāh ibn al-‘Abbās (died. 381A.H), ‘ill alnnḥw, taḥqīq Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, ed.1, 1420A.H., 1999.